ورشة لتنمية الوعي المجتمعي بمخرجات الحوار في إقليم تهامة

الحديدة/ خديجة بورجي

دشنت الأمانة العامة للحوار الوطني أمس بالحديدة الورشة التحضيرية لإشراك أعضاء الحوار الوطني الشامل والناشطين الشباب في تنمية الوعي المجتمعي لمخرجات الحوار بإقليم تهامة (الحديدة - ريمة - المحويت - حجة).

وفي حفل التدشين بالمركز الثقافي بالحديدة والذي حضره محافظا الحديدة وريمة ، أكد الأخ صخر الوجيه محافظ محافظة الحديدة بأهمية مخرجات الحوار التي حققت بحكمة اليمنيين وإنجازهم, منوها بأهمية التوعية بالمخرجات التي تقع على عاتق الجميع وخاصة الشباب صانعي التغيير والذين صمدوا في الميادين ، متطرقا إلى الحوار وأهميته في حل القضايا كونه يصنع المستقبل.. داعيا إلى أن تكون هذه الورشة نقطة بداية وانطلاق للتوعية بنتائج الحوار ومخرجاته في كل مديرية وقرية ، كما ألقت الأخت سحر غانم مديرة المشاركة المجتمعية للأمانة العامة للحوار الوطني كلمة أشارت إلى أهمية التوعية بمخرجات الحوار الوطني التي هي السبيل الوحيد للخروج باليمن إلى بر الأمان.. منوهة بأن الورشة من تهدف إلى تزويد المشاركين بالمهارات التي تمكنهم التواصل مع الجمهور لتعريفهم بمخرجات الحوار وأهمية تنفيذها والاصطفاف حولها للعبور بسفينة الوطن إلى بر الأمان.

القمامة على قارعة سيئون

تعاني مدينة سيئون من انتشار القمامة في الشوارع والطرقات العامة ، الأمر الذي يشوه المنظر الجمالي للمدينة ويسبب بانتشار الأمراض.. وما يزيد الطين بلة هو غياب الجهات المعنية عن القيام بواجبها إزاء ذلك وإيقاف الزحف المتسارع لتلك القمامة التي تشوه جمال مدينة تاريخية بحجم سيئون.

تصوير/ أحمد بزعل

السلطة المحلية

الدكتور القصيلي:
عدم توفر اللقاح يعود لتكلفته الباهظة ولكثرة أعداد المصابين بداء الكلب

أمراض كثيرة كالحمى والصداع والضعف العام ونحن بدورنا قد أعددنا برنامجا توعويا يشمل كافة الأمراض والأوبئة في المجتمع إلا أننا نواجه عدم التعاون من قبل الجهات الحكومية المختصة وذلك من اجل إنجاح برامجنا ومن ضمنها حملة لمكافحة الكلاب الضالة والتي نتمنى أن يتم اعتماد ميزانيتها من قبل المجلس المحلي وصندوق النظافة.

قلة الإمكانيات

الدكتور عبد السلام القصيلي مدير وحدة برنامج مكافحة داء الكلب بمكتب الصحة العامة والسكان برداع تحدث من جهته عن اللقاحات الخاصة بداء الكلب والأسباب التي تؤدي إلى انعدامها في أوقات كثيرة حيث قال: كما هو معلوم انه وفي أغلب الأحيان يتوفر لقاح داء الكلب في وزارة الصحة العامة والسكان وأحيانا لا يتوفر وذلك ناتج لسببين أولهما أن هذا اللقاح يكلف الوزارة 56 مليون ريال سنويا، والسبب الثاني هو كثرة أعداد المترددين على الوحدة ونسبة الإصابات التي لا توجد لديها خلفية عن هذا الداء ولا كيفية التعامل مع عضة الكلب بالرغم من وجود الإرشادات والتعليمات عبر وسائل الإعلام أو عبر اللوحات التوضيحية.

وأضاف الدكتور القصيلي أن حصة منطقة رداع ومديرياتها السبع من اللقاحات ضئيلة مقارنة بحصة مناطق ومديريات أخرى في العديد من المحافظات على أساس أننا مديرية في الوقت الذي نستقبل فيه حالات من السبع المديريات في منطقة رداع وكمية اللقاح المقررة لنا لا تتجاوز 150جرعة ومصل وعدد 50 فيالة وهذه لا تكفي مطلقا لإجمالي عدد الحالات التي نستقبلها وقد طالبنا الجهات المعنية بزيادة كميات اللقاح لكن دون جدوى.

وأردف قائلاً: إن إجمالي عدد الحالات المصابة والمترددة على الوحدة منذ بداية العام وحتى يونيو الجاري 346حالة وبمتوسط يومي 12-10 حالة يتم استقبالها بشكل يومي ومنذ افتتاح الوحدة في العام 2012م تعرضت عدد 3حالات كانت مصابه إصابة خطيرة للوفاة.

وفي ختام حديثه طالب القصيلي بضرورة التعاون مع وحدة مكافحة داء الكلب من قبل الخطباء والمرشدين والإعلاميين وغيرهم في سبيل توعية المواطنين بهذا الداء وكما طالب رجال المال والأعمال وكل الخيرين والمنظمات الداعمة للإسهام في دعم ومساندة وحدة مكافحة داء الكلب برداع ورفدها بما تحتاجه من مستلزمات ولقاحات حتى تستطيع القيام بمهامها على أكمل وجه ومن اجل الحد من هذا الداء الخطير الذي يجبر بعض أبناء رداع المصابين إلى السفر إلى عدة محافظات كذمار وصنعاء بحثا عن اللقاح خصوصا وأن ميزانية المكتب لا تكفي لمواجهة الأعداد القادمة إليها كما ناشد مكتب الأشغال العامة وصندوق النظافة بمحافظة البيضاء تبني إقامة حملة موسعة لمطاردة وإبادة الكلاب في منطقة رداع.

جراء سوء الادارة وتسرب الأطباء والاضرابات المتكررة:

مستشفى 22 مايو بعدن يطرد المرضى ويغلق أبوابه في وجوههم

لنا كل الحق أن نضع ألف علامة استفهام طالما وأننا بصدد السؤال عن المسوغ الشرعي والأخلاقي الذي يخول صلاحية إغلاق مستشفى عام بالكامل في وجه المرضى والمحتاجين للعناية الصحية وهو الوضع الذي آل إليه مستشفى 22 مايو بالمنصورة محافظة عدن.
ولهكذا سؤال أن يطفوا إلى السطح وأن يعرض على الجهات المسؤولة والرأي العام سيما وأن هذا المستشفى حكومي ويقدم خدماته بصورة شبه مجانية.
وما يبعث على الأسف والانزعاج ليس فقط إغلاق هذا المستشفى بل أيضا المبررات التي يتم إطلاقها حول إغلاق المستشفى والتي تتعلق بفرضية وجود فساد مالي وإداري وأخرى حول فوضى إدارية وثالثة تتعلق بحقوق مطلبية خاصة بالعمال تم التسويق بها وصولا إلى إعلان العمال هناك إضرابهم المفتوح وبمحصلة أفضت إلى طرد المرضى من أسرة المرض إلى خارج المستشفى!!
الثورة ذهبت إلى عين المكان في مهمة لاستجلاء الحقيقة وكانت المحصلة كالتالي:

عدن/ نبيل الجنيد

* البداية كانت مع صبري سعيد هزاع أحد المتعاقدين في المستشفى الذي تحدث بالقول إن معظم المتعاقدين قضوا سنوات تجاوزت 10 سنوات في خدمة المواطن والحفاظ على المستشفى ، معتبرين أن هذا المشروع هو مصدر عيش أولادهم, وللأسف فالمستشفى الآن في حالة إضراب وشلل كامل بسبب عدم صرف المرتبات منذ شهرين نتيجة الفساد والصراع القائم بين الإدارة وإهدار موارد المستشفى وعدم الحفاظ عليها ورغم الالتزام والمواضبة من قبل المتعاقدين وتغطية الفراغ الحاصل طول الأعوام الماضية لم تقدر الجهات المسئولة بالمحافظة تلك الجهود , مطالبا قيادة السلطة المحلية بالمحافظة ووزارة الصحة العامة والسكان إلى معالجة أوضاع المستشفى الذي أغلق في وجوه الآلاف من بعد أن تم طرد المئات منهم من داخل أقسامه المختلفة، مبينا أن هناك مئات العمليات الجراحية وحالات مرضية تم تأجيلها بسبب الإغلاق.

إضرابات متكررة

* أما الأخوان سعيد محمد سعيد عامل مغسلة ونادر أنور محمد حارس مدني ، فقد جاءت إجابتهما موحدة وقد عزيا سبب إضرابهما عن العمل إلى الفترة الطويلة التي مرت عليها وهما خاضعان لصيغة التعاقد الوظيفي والتي تجاوزت الـ14 سنة وبراتب لا يتجاوز العشرين ألف ريال شهريا بإضافة إلى التوقيف الأخير للراتب والذي مر عليه شهران. وأضافا بأن الإضرابات المتكررة وإغلاق المستشفى وإخراج المرضى منه شيء مؤلم.

وأهابا بالجهات المسؤولة أن تضع حدا لهذا الاستخفاف بمصائر العمال المتعاقدين وما نتجت عنه من إضرابات متكررة وإغلاق للمستشفى وإخراج المرضى منه وغيرها منه وغيرها من الأوضاع المؤسفة والمؤلمة.

تراجع الأداء

أما مسئولة قسم التعقيم بالمستشفى الأخت إيمان أحمد محمد فقد تساءلت عن سبب تراجع المستشفى إلى الأسوأ بينما تصل إيراداته إلى أكثر من (39) مليون ريال سنويا , من غير حساب قسم العمليات الجراحية الكبرى, وأردفت متسائلة أيضا لماذا يا ترى لم يتم تسليم الموظفين المثبتين علاوة سنة كاملة ابتداء من شهر يونيو 2013 م , علما أن كثيراً من الموظفين وفي مقدمتهم المتعاقدون بذلوا جهوداً جبارة على بقاء المستشفى قائمة إلى آخر لحظة إلا أن تلك الجهود ذهبت أدراج الرياح نتيجة الفساد وتسرب الأطباء وانخراطهم في أعمال خاصة على حساب حقوق الآخرين وفي مقدمتهم المتعاقدون الذين دفعوا ضريبة توقف العمل في المستشفى وعلى حساب المرضى الذين حرموا من الخدمات الصحية التي كانوا يلمسونها.

مقاضاة المتسببين

عادل أحمد عبدالرحمن النورجي ــ عاقل الحي المجاور للمستشفى يقول: إن إغلاق مستشفى أمام المواطن وإخراج المرضى من أقسامه يعد جريمة يجب ان يعاقب عليها المتسببون في ذلك ، وأضاف: وكان المستشفى يقدم خدمات صحية ولو بسيطة للمواطنين وأقساماً للتمديد ولكن للأسف تم إغلاق المستشفى دون رقيب أو حسيب , والمرضى يترددون كل يوم على بوابته ويصرخون ويئنون من سوء حالهم وإغلاق آخر ما تبقى لهم من الحق العام أمامهم بعد أن كان يقدم لهم خدمات صحية حتى وإن كانت محدودة.

واختتم حديثه بالقول: إننا ندعو محافظ محافظة عدن ووزير الصحة العامة والسكان لمتابعة أوضاع المستشفى وسرعة إعادة فتحه ما لم فسوف يتجه الأهالي إلى القضاء لمقاضاة المتسببين بعملية الإغلاق وحرمان المواطن من العلاج طوال فترة تتجاوز أكثر من شهر .

سوء الخدمات الصحية

أما الأخ / أنور سيد سعيد السادات مدير إدارة مشاركة المجتمع بالمستشفى فقد جاء رأيه حول إغلاق المستشفى على النحو الآتي:

إن سبب سوء الخدمات الصحية بالمستشفى ناتجة عن رفض قرار مجلس الوزراء رقم (15) وقرارات محافظي المحافظة لعامي 2002 م و2004م , وتوجيهات مدير مكتب الصحة القاضية بضرورة تنفيذ القرار في سبيل النهوض بمستوى الخدمات التي يقدمها وبمستوى العاملين فيه وإلى استقلال إدارة المساهمة في المستشفى والتي تصل إيراداتها إلى 43 مليون ريال سنويا صافية من الإعفاءات والنسب المخصصة وعلى أن تكون تلك الإدارة تابعة للمدير العام مباشر وذلك لتحقيق المرونة اللازمة لرفع الخدمات الصحية وتقديمها للمواطن بشكل مطلوب, وأضاف أن البند الشهري للأدوية والمستلزمات الطبية 1.700.000 ريال بينما اتضح عند نزول اللجنة المكلفة من مكتب المالية في شهر 4 من هذا العام اتضح أن هناك مديونية لهذا البند وصلت إلى (43) مليون ريال ، وهو الأمر الذي يثير الاستغراب لدى الجميع ويجب الوقوف أمام كل هذا العبث الحاصل بحق مستشفى عام يقدم خدمات صحية للمواطن , وفي نهاية حديثه حذر السيادات من الاستمرار في عملية فتح التعاقد والأجر اليومي حتى يتم حل كافة المشاكل والتعاقدات بالمستشفى .

سوء الإدارة

ومن جانبه تحدث عبدالخالق محمد ناصر - مدير إدارة التخطيط والمتابعة بالمستشفى قائلا: إن من أهم أسباب تدهور الخدمات الصحية التي يواجهها المستشفى سوء الإدارة سواء كانت معتمدة ضمن الموازنة العامة أو عائدات مشاركة المجتمع , وعدم الاستفادة من الأجهزة الفنية الطبية الحديثة والكوادر المتخصصة فيها على مستوى الأقسام بل جعلوا أداء المستشفى يعمل بنظام مجمع صحي , فقد وصل الأمر بترحيل المرضى بصورة غير مقبولة من الأقسام بسبب أشياء بسيطة جدا لا يمكن تقبلها , وأردف بالقول إنه ووفقا للقرار مجلس الوزراء رقم (12) الخاص باعتماد المستشفى بالمركز (أ) ليبلغ بمستوى مركز جراحي متخصص , بعد أن تم تعزيز موازنته العامة بستة ملايين ريال شهريا منذ يناير الماضي لتصل الموازنة الشهرية الإجمالية للمستشفى إلى 10 ملايين ريال.

واستطرد قائلا: كما أن من أسباب تدهور خدمات المستشفى هو وجود 130 متعاقداً ومتعاقدة لم تدرج أسماؤهم ضمن الموازنة التشغيلية للمستشفى , ما اضطرنا إلى صرف مرتباتهم التي تصل إلى ثلاثة ملايين ريال من مساهمة المجتمع ومساعدة من المجلس المحلي المنصورة , بالإضافة إلى مطالبات أخرى للطاقم الأساسي لابد أن ندفعها , وهذا كان يتم بالتناوب ، شهر تدفع رواتب للمتعاقدين والشهر الآخر مستحقات الطاقم ,لأن إجمالي المتوسط مليونان و(500) ألف ريال مما أدى إلى تأخر علاوة الإداريين إلى (10) أشهر وعلاوة النوبة إلى (6) أشهر هو الأمر الذي يؤدي إلى حالة الإضرابات المتكررة المؤثرة على عملية الدخل , علما ان إجمالي عدد المترددين على المستشفى خلال العام 2013م بلغ (33) ألف حالة , هذا بالإضافة إلى ما تقدمه المستشفى من خصومات وإعفاءات وعلاجات مجانية لموظفي مكتب الصحة بالمحافظة وبحسب قرار مجلس الوزراء .

وأضاف: رغم ذلك إلا أنه تم تسيير العمل مع ضعف الميزانية التشغيلية البالغة (4) ملايين و70 ألف ريال وتأخر الميزانية الإضافية المقرر استلامها في العام الحالي مما اضطرنا إلى استخدام المساهمة في تغطية العجز في الموازنة في بعض البنود منها من مادة الديزل والتي تصل في فصل الصيف إلى ما قيمته 800 ألف ريال في حين أن المخصص الحقيقي (160) ألف ريال وزد إلى ذلك ما نقدمها بعض الأحيان من مساعدة زواج للموظف الأساسي وهو (20) ألف ريال والمتعاقد (10) آلاف ريال .

ويكفي الجهود التي تبذل وصدور القرار الجمهوري رقم (112) لعام 2014م برفع مستشفى 22 من مستشفى مديرية إلى مستشفى محافظة ومن ثم مركز جراحي متخصص بنظام الهيئة "الوحدات الاقتصادية" وسيتم رفع موازنتها إلى عشرة ملايين ريال ومناقشتها مع وزارة المالية حتى يتم إدخالها بموازنة عام 2015م حتى يتسنى لنا التعامل مع رواتب المتعاقدين بالأجر اليومي والعقود المؤقتة ومخصصات الأساسين وغيرها من النفقات التشغيلية .

وانتهى إلى القول: عند حدوث الإضراب الأخير والذي أغلق المستشفى من خلاله المستشفى نتيجة تلك الصعوبات المشاكل التي ذكرتها تم الجلوس مع قيادة السلطة المحلية بالمحافظة وشكلت لجنة برئاسة وكيل المحافظة لشئون المديريات نائف البكري ومدير عام مكتب الصحة للبحث عن حلول جذرية لموضوع الإضرابات المتكررة وتسليم مستحقات العمال لشهري أبريل ومايو الماضيين من المبلغ الذي تم الاتفاق عليه وهو (4) ملايين دعم من قيادة السلطة ومكتب الصحة بالمحافظة وإدارة المستشفى ليتم دفع المتعاقدين إلى نهاية العام الجاري وعند وصول موازنة المركز الجراحي العام القادم سيتم صرف رواتب المتعاقدين منها.

التجار حيث قال: اتخذ مكتب الصناعة والتجارة بالمحافظة العديد من الإجراءات من خلال حملات تفتيش على المحلات التجارية وضبط المخالفين للأسعار، وكذا على البضائع والمواد الغذائية المنتهية وغير الصالحة للاستهلاك الآدمي التي يعرضها بعض الباعة المتجولين وستستمر فرق العمل بالنزول الميداني والرقابة على الزيادة في أسعار السلع والمواد الغذائية خلال شهر رمضان المبارك ، بالإضافة إلى الرقابة المستمرة على الأفران ووكلاء الغاز الذين يتلاعبون بالأسعار والأوزان كما تم التنسيق مع الغرفة التجارية بالمحافظة لتوفير المواد الغذائية الرمضانية وكذلك مع موردي ومنتجي المواد الغذائية كالقمح والدقيق لتوفيرها بشكل كاف خلال رمضان وتشكيل لجان لإعداد كشوفات بالمناوبين من الأفران والمطاعم والمخابز خلال شهر رمضان ومتابعة أسعار التمور بأنواعها ومدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمي ومتابعة إشهار الأسعار في جميع مديريات المحافظة وأيضا متابعة فترة صلاحيات المواد الغذائية في الأسواق

وأوضح العزي بالقول: لن يتهاون مكتب الصناعة التجارة بذمار في القيام بمهامه وواجباته لضبط التجار المخالفين الذين يبيعون منتجات منتهية الصلاحية تالفة وكذا الذين لا يلتزمون بإشهار الأسعار وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم بما فيها إحالتهم إلى الجهات المعنية.